

ATI IC DE DIS TICARET LTD STI الشروط والأحكام العامة لبيع السلع لشركة

أو أي من ("البائع") ATI IC DE DIS TICARET LTD STI إشعار إلى العملاء: إن بيع أي سلع أو خدمات من قبل شركة الشركات التابعة لها أو الشركات المرتبطة بها مشروط صراحةً بموافقة العميل على هذه الشروط والأحكام العامة لبيع السلع ("الشروط والأحكام"). أي قبول لعرض البائع يقتصر صراحةً على قبول هذه الشروط والأحكام ويعترض البائع صراحةً على أي شروط إضافية أو مختلفة يقترحها العميل. يشكل أي طلب لشراء سلع أو تلقي خدمات موافقة العميل على هذه الشروط والأحكام.

1. أي طلب لشراء سلع أو تلقي خدمات سواء عن طريق طلب شفوي أو أمر شراء مكتوب أو نموذج أو مذكرة أخرى (يشار إليها أحياناً في هذا المستند باسم "الطلب")، عند قبوله أو إقراره من قبل البائع إما عن طريق التأكيد الشفهي أو الإقرار الكتابي بالطلب أو الفاتورة أو مذكرة أخرى، جنباً إلى جنب مع هذه الشروط والأحكام (يشار إليها مجتمعة باسم "الاتفاقية")، يصبح عقدًا ملزمًا بين البائع والعميل المحدد بواسطة الطلب، عند قبول البائع لهذا الطلب (والذي يكون قبوله مشروطًا صراحةً بموافقة العميل على جميع شروط هذه الاتفاقية). لا يجوز إضافة أي من هذه الشروط والأحكام أو تعديلها أو استبدالها أو تغييرها بأي شكل آخر إلا وفقًا لما يتم مراجعته كتابيًا من قبل البائع. يخضع الطلب وجميع الطلبات اللاحقة للسلع أو الخدمات التي يتلقاها البائع لهذه الشروط والأحكام فقط. لا يُعتبر أي مسار للأداء أو مسار للتعامل أو استخدام التجارة بمثابة تعديل أو تنازل عن هذه الشروط والأحكام أو اتفاقية الطرفين. يعترض البائع بموجب هذا على أي شروط وأحكام قد توجد في أي طلب شراء أو أي نموذج أو مذكرة أخرى يصدرها العميل ويُعلم العميل بموجب هذا بأنه تم رفضها.

2. ما لم يتفق الطرفان كتابيًا على تعديل شروط الدفع، فإن شروط الدفع تكون الدفع الكامل في بداية الطلب. يجب على العميل دفع الفائدة على جميع المدفوعات المتأخرة بأقل معدل 1.5% شهريًا أو أعلى معدل مسموح به بموجب القانون المعمول به، محسوبًا يوميًا ومركبًا شهريًا. بالإضافة إلى جميع الحلول الأخرى المتاحة بموجب هذه الاتفاقية، يحق للبائع تعليق إنتاج أو شحن أي سلع أو خدمات إذا فشل العميل في دفع أي مبالغ عند استحقاقها بموجب هذه الاتفاقية واستمر هذا الفشل لمدة ثلاثين (30) يومًا بعد إشعار كتابي بذلك. إذا اعترض المشتري على أي فاتورة أو جزء منها، فيجب عليه إخطار البائع كتابيًا في غضون ثلاثين (30) يومًا من استلام الفاتورة المذكورة وتفصيل سبب النزاع. تعتبر جميع الرسوم التي لم يتم الطعن فيها كتابيًا في الوقت المناسب غير متنازع عليها ويجب أن تكون مستحقة الدفع على النحو المبين أعلاه. على الرغم من أي شيء وارد هنا، لا يحق للعميل حجب دفع أي مبالغ مستحقة وواجبة الدفع بسبب أي تسوية لأي مطالبة أو نزاع مع البائع، سواء كان يتعلق بانتهاك البائع أو عدم الأداء أو البضائع غير المطابقة أو غير ذلك.

3. إذا كان البائع يوفر مخزونًا يديره البائع للمشتري، فيجب على المشتري سداد ثمن كل المخزون خلال 6 أشهر من استلام البائع للمنتج في منشأته. يجب على المشتري استلام كل المنتج خلال عام من وصول المنتج إلى منشأة البائع. إذا لم يستلم المشتري المنتج خلال عام، يجوز للبائع التخلص من المنتج أو بيعه لعميل آخر. إذا تم بيع المنتج لعميل آخر، فلن يتلقى المشتري أي تعويض.

4. إن تواريخ الشحن التي يطلبها العميل والمذكورة في الطلب هي لأغراض إعلامية فقط ولا تسري عليها أي قوة قانونية. ويخضع تاريخ الشحن الفعلي للتغييرات المعقولة في الإنتاج والتوريد والشحن وغيرها من التغييرات في الجدول الزمني التي يتم إجراؤها بعد تاريخ الطلب. ويوافق العميل على قبول الشحنات التي يتم إجراؤها في أقرب وقت ممكن من قبل البائع، حتى لو تم إجراؤها بعد التاريخ المحدد في الطلب. ويحتفظ البائع بالحق في اختيار وسيلة النقل والمسار وشحن حمولات بأي كمية دون رسوم إلى البائع. ويجب أن يتم الشحن من قبل البائع في تاريخ الشحن الوارد في فاتورة البائع أو في غضون فترة زمنية معقولة بعد ذلك بناءً على التوافر.

5. تنتقل ملكية البضائع وخطر الخسارة فيما يتعلق بها إلى العميل ويتحملها البائع.

6. في حالة طلب العميل لحقوق الفحص وتفويض البائع، يجب أن يقوم العميل بإجراء أي فحص من هذا القبيل في وقت ومكان التسليم. ويعتبر مفتش العميل أو ممثله وكيلًا للعميل وله السلطة في التنازل عن الاختبارات المحددة وتفصيل إجراءات الاختبار وقبول البضائع على أنها مطابقة للاتفاقية فيما يتعلق بجميع خصائص هذه البضائع التي يتم إجراء مثل هذا الفحص لها. وعلى الرغم من أي شيء وارد في هذه الوثيقة، فإن الموافقة الكتابية من مفتش العميل تشكل قبولاً غير مشروط للبضائع وتنازلاً من العميل عن أي خطأ أو نقص أو خسارة شحن أخرى أو عيب أو ضرر أو أي مطالبة أخرى من جانب العميل فيما يتعلق بالبضائع.

7. يقر العميل ويضمن للبائع أن (أ) العميل لديه القوة والسلطة اللازمين لتسليم الطلب وقبول هذه الشروط والأحكام وأداء الالتزامات بموجبها، (ب) العميل و/أو مفتش العميل على دراية بخصائص السلع والخدمات، (ج) استخدام العميل للسلع والخدمات سيكون وفقاً صارماً لجميع شروط استخدامها ولن يكون مخالفاً لأي قاعدة أو قانون أو لائحة أو مرسوم أو تشريع، و(د) وضع العميل تدابير كافية لتثقيف موظفيه ووكلائه ومقاوليه وعملائه فيما يتعلق باستخدام والتشغيل السليم للسلع والخدمات والحماية من إساءة استخدام هذه السلع.

8. إن فشل العميل في إخطار البائع بأي مطالبة تتعلق بالأخطاء أو النقص أو السلع المعيبة أو أي مطالبات أخرى تتعلق بالسلع كتابياً في غضون عشرة (10) أيام من استلام السلع، يشكل قبولاً غير مشروط للسلع وتنازلاً من العميل عن جميع المطالبات المتعلقة بها. يجب أن تشير جميع المطالبات إلى التاريخ ورقم طلب الشراء ووصف المنتج على فاتورة البائع.

9. لن يكون البائع مسؤولاً عن التأخير أو القصور في الإنتاج أو الشحن أو البضائع المعيبة أو الفشل في الأداء بموجب 9. هذا بسبب أي طارئ خارج عن سيطرته المعقولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أفعال الله والحروب وأعمال الشغب والحرائق والانفجارات والأعطال أو الحوادث والإضرابات أو عمليات الإغلاق أو صعوبات العمل الأخرى أو نقص العمالة أو المواد أو المرافق أو مصادر الطاقة أو مرافق النقل أو الامتثال للقواعد أو اللوائح الحكومية، سواء كانت صالحة أو غير صالحة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأولويات والطلبات والتخصيصات وقيود تعديل الأسعار) وعدم القدرة على الحصول على المواد أو المعدات أو النقل وأي طارئ مماثل أو مختلف لا يقع بالكامل تحت سيطرة البائع.

10. بالإضافة إلى سعر الشراء، يجوز للبائع فرض رسوم إضافية معقولة على العميل مقابل أي تغييرات في هذا الطلب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرسوم الناجمة عن تغييرات في المواصفات أو الكميات أو جدول التسليم أو الإلغاء. كما يتعين على العميل أن يدفع فوراً عند الطلب من البائع مبلغ جميع الضرائب الحكومية والضرائب غير المباشرة و/أو الرسوم الأخرى التي قد يُطلب من البائع دفعها فيما يتعلق بإنتاج أو بيع أو تسليم أو تخزين أو معالجة أو نقل أي سلع أو خدمات يتم تسليمها بموجب هذا.

11. لا يجوز إلغاء الطلبات المقبولة للسلع أو الخدمات كلياً أو جزئياً دون موافقة كتابية من البائع. وفي حالة طلب العميل إلغاء الطلبات للسلع أو الخدمات التي تم تصنيعها بالفعل أو تنفيذها بالكامل أو جزئياً، فإن هذا الإلغاء يكون وفقاً لخيار البائع ويخضع للرسوم التي يحددها البائع.

12. في حالة عدم رضا البائع عن المسؤولية المالية للعميل أو عدم رضاه عنها، يجوز للبائع أن يطلب سلفاً نقدية أو ضمانات، وفي حالة التخلف عن سداد هذه السلف النقدية أو الضمانات، يجوز للبائع التوقف عن الأداء بموجب الاتفاقية، وإيقاف أي عمليات تسليم وتحصيل جميع النفقات المتكبدة فيما يتعلق بالاتفاقية من العميل.

13. إلى أقصى حد يسمح به القانون، يتعين على العميل تعويض البائع (بما في ذلك الشركات التابعة له والشركات الفرعية له) والدفاع عنه وحمايته من جميع المسؤوليات والأضرار والخسائر والمطالبات وحقوق الامتياز والتكاليف والمطالبات والدعاوى والإجراءات من أي نوع كانت والتي تنشأ عن أو ترتبط أو يُزعم أنها تنشأ عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال بإهمال العميل أو الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد فيما يتعلق باستخدام أو إساءة استخدام أو

تركيب أو صيانة أو تشغيل أو فشل أي سلع أو خدمات يشتريها العميل أو أي عميل للعميل. ويشمل هذا التعويض أي وجميع تكاليف الدفاع عن أي دعوى تزعم أي سبب مذكور أعلاه، بما في ذلك أتعاب المحاماة المعقولة والتكاليف ونفقات التقاضي.

14. يتعين على البائع تعويض العميل عن أي تعويضات يتم منحها ضد العميل من قبل محكمة مختصة بسبب انتهاك براءة اختراع عالمية سارية فيما يتعلق باستخدام أو بيع السلع المقدمة هنا عندما يتم توفير هذه السلع وفقاً لتصميمات ومواصفات البائع. لن يقوم البائع بتعويض العميل أو أي طرف آخر أو إبقائه سالماً من أو ضد أي مسؤولية أو ضرر أو خسارة أو مطالبة أو تكلفة أو طلب أو دعوى أو إجراء ناشئ عن أي استخدام أو تصنيع أو تشغيل آخر للسلع أو الخدمات المقدمة هنا.

15. تقتصر السلع والخدمات التي يقدمها البائع بموجب الطلب حصرياً على السلع والخدمات المحددة صراحةً في الطلب. لا يتحمل البائع المسؤولية و/أو الالتزام عن الفشل في توفير أي سلع أو خدمات أخرى. لا تكون التعديلات أو الإضافات أو الحذف على أو من السلع أو الخدمات المباعة بموجب الطلب سارية إلا إذا تم إثباتها كتابياً وموقعاً من البائع، ويخضع بيع أي وجميع السلع والخدمات المتأثرة بهذا التعديل أو الإضافة أو الحذف لهذه الشروط والأحكام. جميع المبيعات نهائية.

16. يتعين على البائع اتخاذ خطوات معقولة لضمان تصنيع أو بيع جميع السلع والخدمات المقدمة هنا بما يتوافق مع القوانين أو القواعد أو اللوائح الفيدرالية أو الولائية أو المحلية المعمول بها. يقر العميل بأنه قد يتم استخدام السلع والخدمات في ولايات قضائية مختلفة لتطبيقات مختلفة تخضع للوائح مختلفة، وبالتالي، لا يمكن للبائع ضمان الامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. يتنصل البائع من أي إقرار أو ضمان بأن السلع أو الخدمات تتوافق مع القوانين أو القواعد أو اللوائح الفيدرالية أو الولائية أو المحلية، باستثناء ما ينص عليه البائع صراحةً كتابياً.

17. يجب تفسير هذه الاتفاقية وفقاً لقوانين تركيا. يجب رفع أي دعوى قضائية أو إجراءات قانونية أو قضائية أخرى فقط فيما يتعلق بها في تركيا فقط.

18. الضمان والقيود المفروضة على الضمان: الضمان الوحيد والحصري الذي يقدمه البائع للعميل فقط فيما يتعلق بال بضائع الموصوفة والمحددة فيه هو أنه سيتم تصنيعها وفقاً لممارسات التصنيع القياسية (مع مراعاة التسامحات والاختلافات المتوافقة مع ممارسات التصنيع الجيدة فيما يتعلق بالأبعاد والوزن والاستقامة والقسم والتكوين؛ والاختلافات الطبيعية في السطح والظروف الداخلية والجودة؛ والانحرافات الطبيعية عن التسامحات والاختلافات المتوافقة مع طرق الاختبار والتفتيش العملية) وأن البضائع المصنعة والمُشحنة بهذه الطريقة تعتبر خالية من جميع العيوب والنواقص ولا يمكن أن تؤدي إلى أي مطالبة من قبل العميل. ويتوقف ضمان البائع على المناولة والاستخدام والتخزين المناسبين للبضائع؛ والامتثال لجميع توصيات البائع المعمول بها؛ وتقديم العميل لمطالبة مكتوبة في غضون الحدود الزمنية المنصوص عليها أعلاه. يضمن البائع ملكية البضائع ولكنه لا يضمن ضد أي انتهاك من أي نوع. الضمان المذكور أعلاه حصري ويحل محل جميع الضمانات الأخرى، سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو ضمنية، بما في ذلك ضمان قابلية التسويق وضمن الملاءمة لغرض معين. ومن المفهوم أيضاً أنه لا توجد ضمانات تستند إلى أي استخدام تجاري أو مسار تعامل ذي صلة. يتنازل العميل بموجب هذا عن أي مطالبة بأن أي قيود على أي ضمان يقدمه البائع تحرمه من علاج مناسب أو تنسب في فشل اتفاقيته مع البائع في تحقيق غرضها الأساسي.

19. التنازل عن المسؤولية والحد منها: تقتصر سبل انتصاف العميل الوحيدة والحصرية للمسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية وأي أداء آخر من جانب البائع بموجب هذه الاتفاقية أو وفقاً (II) الأضرار الفعلية للعميل أو (I) لها، أو فيما يتعلق باستخدام العميل لها، بما في ذلك إهمال البائع، على الأقل من المبلغ المدفوع من قبل العميل مقابل هذه السلع أو الخدمات التي يُزعم أن أضرار العميل نشأت عنها، ولا يجوز في أي حال من الأحوال تشمل أي أضرار عرضية أو غير مباشرة أو خاصة أو تبعية عن الإصابات التي تلحق بالأشخاص أو الممتلكات أو خسارة الإنتاج و/أو خسارة الاستخدام أو الإيرادات أو الأرباح حتى إذا تم إخطار البائع بإمكانية حدوث مثل هذه الأضرار. ومن المفهوم صراحةً أن البائع لن يتحمل أي مسؤولية أخرى تجاه العميل بموجب قانون العقد أو الإهمال أو المسؤولية الصارمة عن الأفعال التقصيرية أو أي نظرية قانونية أخرى. ومع ذلك، لا ينطبق هذا التنازل والحد من

المسؤولية على الإهمال الجسيم أو الأفعال التقصيرية المتعمدة من جانب البائع. لا يجوز للعميل رفع أي دعوى، بغض النظر عن الشكل، الناشئة عن المعاملات بموجب هذه الاتفاقية بعد مرور أكثر من عام واحد على شحن البضائع إلى العميل.

20. يحتفظ البائع بالحق في التنازل عن أي جزء من هذه الاتفاقية، ولكن أي تنازل من هذا القبيل لا يعفي البائع من 20. التزامه بالأداء بموجب هذه الاتفاقية. لا يجوز للعميل التنازل عن حقوقه أو تفويض أدائه بموجب هذه الاتفاقية دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البائع، والتي يجوز حجبها وفقاً لتقدير البائع وحده.

21. لا يُفسر تنازل البائع أو العميل عن أي بند من بنود هذه الشروط والأحكام أو انتهاك أي بند من هذه البنود على أنه تنازل عن أي بند آخر أو أي انتهاك آخر لهذا البند. ولا يؤثر بطلان أي بند من بنود هذه الشروط والأحكام على صحة البنود المتبقية أو الاتفاقية ككل.

22. تشكل هذه الاتفاقية والشروط والأحكام السابقة الاتفاقية الكاملة بين العميل والبائع فيما يتعلق بموضوع هذه ..الاتفاقية، وتحل محل جميع المناقشات والتفاهات والاتفاقيات السابقة والمعاصرة المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية

ATI İÇ VE DIŞ TİC.LTD.ŞTİ.
IMPORT EXPORT TRADE CO.